مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الصناعة العسكرية السعودية وصفقات السلاح 1991 - 2000
اسم الكاتب: أ.م.د. نزار إسماعيل عبد اللطيف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/141
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الصناعة العسكرية السعودية وصفقات السلاح للفترة 1991-2000

أ.م.د نزار إسماعيل عبد اللطيف
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

المقدمة

تعد دراسة الصناعة العسكرية وعلاقات التسليح احد أهم الإشكاليات في العلاقات الإقليمية والدولية لمنطقة الشرق الأوسط, وتأتي هذه الأهمية في كون هذه القضية تجري في أكثر مناطق العالم حساسية, حيث تتشابك وتتعارض فيها المصالح الإقليمية والدولية وأغراض السياسات الخارجية لدولها, وتغمرها صراعات ونزاعات تعود لحقب تاريخية طويلة, وقد انعكس ذلك على اختلاف دول المنطقة في منهجها وأغراضها من إقامة صناعة عسكرية وطنية, فبعضها تجاوز مرحلة حصر هذه الأغراض لتأمين متطلبات الأمن الوطني أو القومي, وأخذت تتطلع لمرحلة تصدير السلاح لماله من مردودات اقتصادية مثل إيران ومصر وإسرائيل, في حين ظلت أغراض البعض الآخر محصورة في إطار الأمن والدفاع كما هو شأن العراق.

يأتي اختيارنا لدراسة الصناعة العسكرية وعلاقات التسليح في المملكة العربية السعودية, من كون السعودية تمثل المحور الرئيس للعلاقات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج التي هي جزء من منطقة الشرق الأوسط, ولكون النموذج السعودي يمثل المنهج الثالث من حيث الاختلاف في أغراض الصناعة العسكرية التي لم تتجاوز حتى مرحلة تأمين متطلبات الدفاع والأمن الوطني, وبغية الإلمام بهذا النموذج فقد قسمت الدراسة إلى خمسة مباحث. فقد تناول المبحث الأول بنية الصناعة العسكرية السعودية وتاريخها, وتناول المبحث الثاني أغراض السعودية من إقامة صناعة عسكرية وطنية, وتطرق المبحث الثالث إلى إستراتيجية التصنيع العسكري السعودي في حين تضمن المبحث الرابع إجراء تقييم للنموذج السعودي في الصناعة العسكرية حتى عام 1990, أما المبحث الخامس والأخير فقد تضمن الكشف عن صفقات السلاح التي عقدتها السعودية في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحالي وبيان انعكاسات ذلك على مسيرة هذا البلد في ميدان الصناعة العسكرية.

هذا وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج التحليل المقارن, مستفيدين في ذلك من مجموعة المصادر الأجنبية العربية التي تناولت هذا الموضوع سواء بالتحليل أو الأرقام والإحصائيات التي لا غنى عنها في مثل هذه الدراسات. ومن الله التوفيق0000

المبحث الأول- بنية الصناعة العسكرية السعودية وتاريخها:

- تتقسم هذه البنية إلى قطاعين أولهما القطاع العام الذي تديره الدولة, وثانيهما القطاع الخاص الذي يتكون من شركات خاصة تنتج الأسلحة ومعداتها أو شركات مشتركة تضم شركات سعودية وأخرى أجنبية تنشأ بموجب عقود وشروط تعويضية أو تبادلية تتضمنها صفقات الأسلحة.

- يعود تاريخ القطاع العام السعودي لإنتاج الأسلحة إلى عام 1949, أي في عهد الملك عبد العزيز الذي اتخذ قرارا في ذلك العام بإقامة مصانع للذخيرة والمعدات في منطقة الخرج بمساعدة شركة (هيكلر وكوخ)الألمانية, حيث بدأ أول إنتاج لهذه المصانع في العام 1953, والواقع أن هذه المصانع هي عبارة عن مجمع صناعي يشكل اللبنة الأساسية والوحيدة للقطاع العام الصناعي العسكري السعودي, وقد أطلق عليه في بداية عقد الثمانينات تسمية ترسانة الخرج, كما شكلت في العام 1982 الهيئة العامة للصناعات الحربية من اجل إدارته والإشراف عليه.

- في العام 1985 اتخذ مجلس الوزراء السعودي قرارا بتشكيل مؤسسة حكومية أطلق عليها مؤسسة الصناعات الحربية تابعة لوزارة الدفاع وتتولى الإشراف على نشاطات مجمع ترسانة الخرج والهيئة العامة للصناعات العسكرية, كما تتولى التنسيق مع شركات القطاع الخاص والمشروعات المشتركة لإنتاج وتطوير ما يحتاجه الجيش السعودي وقوات الأمن من معدات وذخائر[1] ومنذ تأسيسها باشرت هذه المؤسسة مهمة تطوير مجمع ترسانة الخرج وتمكينه من إنتاج البنادق والذخائر وأسلحة المشاة الخفيفة والمتوسطة, وتم ذلك بموجب خطة تضمنت تزويد هذا المجمع بمصانع ومراكز للبحث والتطوير, وخدمات إدارية والتسهيلات اللازمة لإسكان العمال وعوائلهم, مثل المساكن والمدارس والجوامع والمحال التجارية والمستشفيات ومراكز الترفيه[2], كما شملت الخطة إنشاء مدرسة للتدريب المهني الصناعي التي توفر الفرصة أمام خريجي المدارس الثانوية للعمل في مجالات الهندسة الميكانيكية والكيمياوية والكهربائية[3], ومع حلول عام 1986 كان قد أنجز بناء 75% من المساكن, و 65% من مراكز التطوير الصناعي, بحيث بلغت القيمة الإجمالية لما أنجز 366 مليون دولار[4] , وقد أشارت بعض التقارير إلى أن هذا المجمع أصبح قادرا على إنتاج الأسلحة المتوسطة والخفيفة مع نهاية عقد الثمانينات[5]. أما نشاط القطاع الخاص فيعود إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي, حيث كانت (شركة ك-س- أ) لصناعة السيارات أول شركة تمارس نشاط له صلة بالنواحي الدفاعية العسكرية, علما أن شركة مرسيدس الألمانية تمتلك 36% من أسهم الشركة السعودية وتزود الجيش السعودي ما بين 7000 إلى 8000 شاحنة سنويا[6]. ومن الشركة الخاصة هناك شركة عبد الله الفارس للصناعات الثقيلة التي صممت وطورت عربة قتال مدرعة وطنية, عرفت باسم (الجزيرة), تسير على عجل (6×6), وتعمل بمحرك ديزل من طراز (مرسيدس),

ثم قامت نفس الشركة بإجراء تطوير آخر على هذه العربة عندما نصبت عليها برج ومدفع عيار 90 ملم بريطاني الصنع من إنتاج شركة (كوكيريل) وفي العام 1987 قررت الحكومة السعودية تبني مشروع تمويل هذه العربة بحيث تم إنتاج 20 واحدة منها عام 1989 بعد تزويدها بمحرك ديزل جديد من طراز (ك – هـ – د) قادر على إعطاؤها سرعة قصوى تبلغ 105 كلم / ساعة[7]. ويدخل ضمن نشاط القطاع الخاص المشروعات المشتركة الكبرى التي تضم شركات سعودية وشركات أجنبية بطريقة الترتيبات التعويضية أو التبادلية كما اشرنا, ومن أمثلة هذه المشروعات مجموعة (بوينغ) للتقانة الصناعية ومشروع تعديل الطائرات الذي تبلغ قيمته 100 مليون دولار, وأنشأته شركة بوينغ في مدينة الرياض بهدف إدخال بعض التعديلات على الطائرات ذات الأجنحة الثابتة, وطائرات الهيلكوبتر, ثم هناك مشروع مركز الإصلاح والصيانة الذي أنشأته شركة (جنرال اليكتريك) والمختص بصيانة محركات الطائرات الأمريكية المختلفة ومحركات طائرات الهيليكوبتر[8], وفي عام 1989 تمكنت شركة (بوينغ) من عقد صفقات مع بعض الشركات السعودية المحلية, مثل (شركة السلام للطائرات), (والشركة الدولية لهندسة النظم), (وشركة الالكترونيات المتقدمة) من اجل إنتاج وتطوير طائرات الإنذار المبكر السعودية[9], كما تمكنت شركة (راكال) البريطانية في العام المذكور من عقد صفقة مع شركة الالكترونيات المتقدمة السعودية لتصدير أجهزة لاسلكي تكتيكية على شكل أجزاء من اجل تجميعها محليا وبقيمة بلغت 500 مليون دولار[10], ونصت الصفقة أيضا على تأسيس منشاة لهذا الغرض في الرياض ينتهي العمل فيها عام 1990, بالتعاون مع شركة بريطانية اخرى هي (روليز رويس) لصيانة محركات الطائرات البريطانية والأمريكية[11].

المبحث الثاني- أهداف التصنيع العسكري السعودي:

كانت السعودية من أوائل الدول العربية التي فكرت في خطوات عملية تستهدف إنشاء صناعة عسكرية عربية مشتركة في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي, حيث كانت الشريك الثاني الرئيس إضافة إلى مصر المؤسس (للهيئة العربية للتصنيع) عام 1975, ولهذا فقد تقاسمت مع هذه الهيئة أهداف التصنيع العسكري التي أنشئت من اجلها وهي:

1- تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي في مجال الأسلحة التقليدية وقطع الغيار والذخائر.

2- تمكين الجيوش العربية من خوض معارك طويلة المدى.

3- تشجيع التعاون والتكامل العسكري البيني, وكبح أية ضغوط سياسية تتعرض لها الدولة العربية من أطراف أجنبية.

4- خفض تكلفة الوحدة الإنتاجية العسكرية, وتوسيع عملية الإنتاج, وتجنب وجود فائض في البطالة.

5- توفير أسس إقامة صناعة عسكرية متقدمة في الوطن العربي, وتدريب الأيدي العاملة الفنية.

6- الوصول بالصناعة العسكرية العربية إلى مرحلة الإنتاج الفائض, من اجل تصديره إلى الدول الإسلامية وبلدان العالم الثالث بأسعار مناسبة تجنبهم استيراد السلاح من الدول المتقدمة وما يرتبط به من ضغوط سياسية.

- إذن أهداف التصنيع العسكري السعودي كانت حتى نهاية عقد سبعينيات القرن الماضي أهداف عربية تستهدف إقامة صناعة مشتركة ولكن انهيار الهيئة العربية للتصنيع عام 1979, دفع السعودية إلى أن تعيد تقييم أهدافها في مجال التصنيع العسكري, إذ كشفت لها تجربة الهيئة على مخاطر الاعتماد على إقامة صناعة عسكرية ترتكز أساسا على الناحية المادية لدولة واحدة أي على المعونة المالية السعودية, بل أن هذه التجربة قضت أيضا على أية خطط في المستقبل القريب تستهدف إقامة تعاون عربي صناعي في مجال الأمن والدفاع, وهكذا أصبحت السعودية تواجه منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي خيارا واحدا هو إنشاء صناعة عسكرية محلية بدء من الصفر, وهو خيار لا ينطوي على استثمارات ضخمة فحسب, بل يجعل هذا البلد مضطرا للاعتماد على قاعدة تصنيعية يسودها التخلف, وعلى أيد عاملة فنية غير كافية, وهذا بدوره يفرض على السعودية اللجوء استيراد العمالة والتقنية الأجنبية, الأمر الذي يجعل من الصناعة العسكرية السعودية صناعة مستوردة وليست محلية.

- هذه الاعتبارات كانت وراء إصرار السعودية في بداية ثمانينيات القرن الماضي على وضع خطة جديدة للتصنيع العسكري, وكان الدافع إلى ذلك, هو الإحساس بإمكان التعرض للضغوط الخارجية بسبب الاعتماد الغالب على العمالة المستوردة والعتاد المستورد أيضا, كما اقترن هذا الإحساس بادراك الخطورة الاقتصادية التي ينطوي عليها الاعتماد الزائد على سلعة تصديرية واحدة هي النفط, ومن الواضح أن هذا الانكشاف جعل الإمدادات العسكرية التي تحصل عليها السعودية من الخارج غير مستقرة ومأمونة, وقد تمثل ذلك بشكل جلي في الفترة 1979 -1983, وهي فترة وقف صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الأردن بسبب رفضه الانضمام إلى معاهدات كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية, كما واجهت السعودية نفسها صعوبات شديدة في الحصول على ما تحتاج إليه من السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية, بسبب موقفها الموالي لإسرائيل في الكونكرس الأمريكي.

- لقد جاءت الخطة السعودية بين عام 1983 - 1984 لتعكس هذه الاهتمامات الخاصة بالتصنيع العسكري المحلي, حيث كان الهدف من الخطة نقل التقنية الأجنبية واستيعابها وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني[12], في الوقت الذي ستعطي التنمية الصناعية المحلية الفرصة لخفض أعداد ومجالات العاملين والمصدرين الأجانب ذوي الصلة بقطاعات الدفاع الحساسة, وبموازاة ذلك, فإن إنشاء صناعة عسكرية محلية سيعزز المكانة السياسية السعودية ومركزها الإقليمي, ومع هذا,

وعلى الرغم من واقعية وأهمية الاعتبارات الفنية الاقتصادية والسياسية المشار إليها أعلاه, فقد كان هناك هدف أساسي ضمني لهذه الخطة, عبر عنه في عام 1984 وزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز, حين ربط ما بين المشروعات الصناعية العسكرية المحلية والحاجة لتجنب الضغوط التي تمارسها الدول المصدرة للسلاح[13], أي أن الهدف كان لغرض ممارسة سياسة خارجية استقلالية في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث- (إستراتيجية التصنيع العسكري السعودي):

في أعقاب انسحابها من الهيئة العربية للتصنيع عام 1979, أحيت السعودية من جديد الخطط الخاصة بإنشاء مصانع محلية لإنتاج العتاد العسكري من اجل تلبية احتياجاتها الأساسية, مثل أسلحة وذخائر المشاة, وكان أول هذه المشروعات هو إقامة مصنع بواسطة شركة (هيكلر وكوخ) الألمانية, لإنتاج بندقية الهجوم من طراز (جي -3) والذخائر التي تنتجها هذه الشركة, وقد أقيم هذا المصنع في منطقة الخرج التي تبعد 60 كلم جنوب شرق الرياض, والتي كان من المستهدف أن تصبح المركز الرئيس لصناعة الأسلحة الوليدة, حيث كان من المقرر إنشاء مصنع آخر في هذه المنطقة لإنتاج الدبابات وذخائر المدفعية بواسطة مجموعة من الشركات الألمانية هي (تايسين رنيستال تكتيك) و(وروراينميتال) و(فاساج كيمي), ولكن الحكومة الألمانية رفضت ذلك نظرا لسياستها المعلنة والخاصة بتقييد بيع الأسلحة والتقنية العسكرية لمناطق النزاعات[14], ومع ذلك تمكنت السعودية من التوسع في مصانع العتاد والذخائر, مثل العتاد الخاص بالبندقية الأمريكية (م-1), وبندقية الهجوم (م-16) والذخائر اللازمة للبندقية (م-60), والرشاش الثقيل 0,5 بوصة[15], حتى أن وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز قد صرح في العام 1984, بأن السعودية قد حققت الاكتفاء الذاتي في مجال الأسلحة الصغيرة[16].

على أية حال وبغض النظر عن صحة ما ذكره وزير الدفاع السعودي فأن إستراتيجية التصنيع العسكري السعودية استهدفت في الواقع بناء صناعة عسكرية وطنية تلبي الحاجات الأساسية من الأسلحة الصغيرة والثقيلة, ولكن بسبب الضعف في القاعدة التصنيعية والقوة العاملة الفنية اضطرت السعودية إلى إتباع نهج إشراك ضخم ومكثف للشركات الأجنبية [17], ففي العام 1984 عقدت السعودية مع مجموعة من الشركات الصناعية البرازيلية بروتوكولا للعتاد في مجال تبادل التقنية وانتاج الأسلحة[18], وكان من بين أنظمة الأسلحة التي شملها البروتوكول, راجمات الصواريخ البرازيلية متعددة الفوهات من طراز (استروك), ودبابات القتال الرئيسية من طراز (اسوريو), وطائرة التدريب من طراز (توكانو)[19].

- وفي العام 1985 عقدت السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية برنامج عرف باسم (درع

السلام) بلغت قيمته 3,7 مليار دولار واستهدف تزويد السعودية أو مساعدتها في بناء نظام كامل للدفاع الجوي, كما نص هذا البرنامج على أن تستثمر الشركات الأمريكية جزءا من رأس مالها في مشاريع صناعية غير عسكرية بالتعاون مع صندوق التنمية الاقتصادية السعودي[20].

- في العام 1986, أبرمت السعودية مع بريطانيا صفقة لبناء 72 وحدة صناعية قادرة على إنتاج طائرات (تورنادو) القاذفة المقاتلة ومعدات اخرى, وبلغت قيمة هذه الصفقة التي عرفت باسم (يمامة -1) 5 مليار جنيه إسترليني[21], وقد تم تجديد هذه الصفقة عام 1988 تحت اسم (يمامة -2) بحيث تشمل أيضا قيام الشركات البريطانية بإنشاء مشروعات مدنية وتجارية ومشروعات للتدريب الفني مما صعد من قيمتها الإجمالية إلى 10 مليار جنيه إسترليني[22].

- لقد اعتمدت إستراتيجية التصنيع السعودية على التمويل الخاص ولذلك كان دور الدولة وإدارتها لأنشطة الصناعة العسكرية محدودا إلى أقصى درجة على عكس الحال في مصر وبلدان عربية اخرى, فضلا عن ذلك فأن المشروعات والصفقات التي عقدتها هذه الإستراتيجية مع الشركات الأجنبية كانت في حقيقتها عملية نقل كاملة للتكنولوجيا الغربية في مجال إنتاج الأسلحة, بحيث أنها لا تؤهل السعودية حتى إلى التجميع المحلي لها,لأنها لم تشترط في التعاقد حولها بالحصول على تراخيص بتجميعها أو إنتاجها محليا[23].

المبحث الرابع- تقييم الصناعة العسكرية السعودية:

تستطيع السعودية أن تبني صناعة عسكرية محلية حديثة تعتمد على عدد محدود ولكن هام من المزايا, ويأتي في مقدمتها بطبيعة الحال توفر الأموال اللازمة للاستثمار والقدرة على دعم تنمية هذه الصناعة سواء عن طريق الدولة أو القطاع الخاص كما أنها تستطيع بهذا الوضع المالي التعاقد مع أفضل الشركات الأجنبية المصنعة للسلاح والحصول على أفضل الشروط مثل تراخيص التجميع ونقل التقنية العسكرية. ثم تأتي ميزة اخرى تتمثل في قدرة السعودية على استغلال ثروتها المالية لتدريب أعداد كبيرة من الفنيين والمهندسين السعوديين على كيفية صناعة السلاح, فعلى سبيل المثال قامت شركة (نورثروب) الأمريكية بتدريب 3000 ألف من الفنيين السعوديين خلال الفترة 1978 - 1983 للعمل في وحدة صيانة الطائرات[24], وفي عام 1984 أرسلت السعودية 1000 من الفنيين والموظفين إلى فرنسا للتدريب على صيانة منظومات الدفاع الجوي[25].

وأخيرا بإمكان السعودية أن تستغل بسهولة الصناعات النفطية فيها لكي تنتج عددا من المواد اللازمة للصناعات العسكرية مثل الغرافيت لصناعة الطائرات, والوقود الدافع للطائرات والصواريخ كما إنها تمتلك مصانع بتروكيمياوت قادرة على إنتاج المتفجرات والبارود, بيد انه على الرغم من هذه المزايا, فأن التصنيع العسكري السعودي سار بخطى متثاقلة, حيث لم تتوفر في هذا

البلد كما اشرنا تلك الحوافز الأمنية التي تدفعه للإسراع بتطوير صناعته العسكرية كما حدث في كل من العراق ومصر, ثم أن هناك أسباب اخرى أكثر مادية وواقعية وراء هذا النمو المتباطئ, فالقاعدة الصناعية السعودية لا تزال صغيرة جدا, وتفتقر إلى التقنية والثقافية العلمية, ومرد ذلك أن الصناعات القائمة سواء كانت نفطية أو تحويلية قد تم إنشاؤها من قبل المصدر الأجنبي بأسلوب تسليم المفتاح أي التكنولوجيا الجاهزة, ناهيك عن أنها اعتمدت على تكثيف عنصر رأس المال واستخدام التقنية المستوردة المتقدمة جدا, مما قلص من عملية اكتساب المهارات الإنسانية المحلية, ومن جهود البحث والتطوير, ومعنى ذلك أن المعضلة تمكن بالأيدي العاملة المحلية وعدم قدرتها على اكتساب الثقافة الصناعية, الأمر الذي دفع بالسعودية إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية[26]. ومما عقد من هذه المعضلة هو اعتماد إستراتيجية التصنيع العسكري السعودية على نشاطات واستثمارات القطاع الخاص, فالعقود والصفقات التي عقدها هذا القطاع مع الشركات الأجنبية لم تكن مركزة في اغلبها على بناء صناعة وطنية في مجال العسكري بقدر ما تركز الاهتمام على المجالات الصناعية المدنية ذات المردود التجاري والاقتصادي, في حين أن ما يحتاجه التصنيع العسكري هو التوسع في دور الدولة ومساهمتها في رسم برامج هذا التصنيع وإدارته وتوجيهه, بعبارة اخرى انه كان ينبغي أن يكون للدولة والقطاع العام النصيب الأكبر في عقد هذه الصفقات وفرض شروط على الشركات المتعاقدة معها تؤدي في النهاية إلى إقامة صناعة عسكرية وطنية حقيقية, ولكن الذي حصل في السعودية هو أن دور الدولة في التصنيع العسكري بقدر ما كان محدودا, فأن الصفقات التي عقدتها الدولة مع شركات أجنبية تمت بدون تخطيط محكم وتركزت اهتماماتها على الجوانب الثانوية مثل الخدمات الإدارية والصيانة, وهي جوانب تستطيع حتى الشركات العربية القيام بها [27].

المبحث الخامس- صفقات السلاح السعودية للفترة 1991-2000:

كان يفترض أن تؤدي أحداث الخليج عام 1991 والتحولات في البيئة الدولية والإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج اثر انتهاء الحرب الباردة إلى تصاعد اهتمام السعودية في استكمال إستراتيجيتها لبناء صناعة عسكرية وطنية, على اعتبار أن حرب عام 1991 قد وفرت الحافز الأمني الذي من شأنه أن يدفع القيادة السعودية نحو ذلك, وان العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي شهدت توترات عدة, وانخفاض في درجة التماسك بينهم تحت تأثير العديد من القضايا الخلافية سواء المتعلقة بقضية الجزر الإماراتية الثلاث, والنزاعات الحدودية, والعلاقات الخارجية لبعض دول المجلس مع إيران والعراق, أو تلك المرتبطة بالضغوط الداخلية التي تشهدها بعض دول المجلس للتعجيل بتحقيق تقدم ملموس على مستوى الإصلاح السياسي والهيكلي. لكن الذي حصل هو العكس, فمسيرة التصنيع العسكري السعودي سارت بخطى متثاقلة جدا في سنوات التسعينات من

القرن الماضي, ونستطيع أن نقول إنها توقفت كليا, ويمكن أن نعزي أسباب ذلك إلى:-

أولا:- تدهور المركز المالي السعودي, كنتيجة لتحمل الرياض الجزء الأكبر من كلفة حرب الخليج عام 1991, خاصة وان هذا التدهور رافقه استمرار انخفاض أسعار النفط في النصف الأول من عقد تسعينيات القرن الماضي.

ثانيا:- الكفاءة والقدرة القتالية العالية التي أظهرتها الأسلحة الغربية في حرب الخليج عام 1991, حيث أنها أثبتت للسعودية ومعظم دول الخليج والشرق الأوسط, أن إقامة صناعة عسكرية وطنية بقدر ما هي مكلفة جدا وتتطلب قدرات تصنيعية وخبرات فنية وموارد إضافية قد تكون غير متوفرة بشكل كافي, فأنها أيضا غير مضمونة من حيث الارتقاء إلى المستوى الفني والقتالي والتكنولوجي الذي أظهرته الأسلحة الغربية.

ثالثا:- إدراك القيادة السعودية والقيادات الأخرى في دول الخليج العربية بأهمية ما يمكن تسميته بالحماية والدفاع المستورد لمواجهة التهديدات الإقليمية التي تهدد أمنها, أي الحماية التي تحقق لها الأمن من خلال إقامة الترتيبات الأمنية والدفاعية مع القوى الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

رابعا:- التحولات في البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط التي تعتبر السعودية والخليج جزأً منها, واهم سمة لهذه التحولات هي أن هذه البيئة أخذت تميل إلى الاستقرار نوعا ما في رحاب بعض التطورات التي شهدها السلوك السياسي الخارجي لدول المنطقة, مثل موافقة ليبيا على تسليم المتهمين الليبيين المتورطين في تفجير الطائرة الأمريكية في لوكربي, والتحسن الذي شهدته العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية, وبعض الدول الغربية, اثر زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لبعض الدول الغربية عام 1999, والتقارب بين سوريا وإسرائيل الذي يمكن أن يفضي إلى مفاوضات جادة حول انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان خاصة بعد انسحابها فعليا من جنوب لبنان عام 2000, والواقع أن هذه التحولات لم تقلل من استمرار بعض دول الشرق الأوسط بالاهتمام بقضية التصنيع العسكري مثل إيران ومصر وإسرائيل, لان طموحاتها لا تقتصر على بناء صناعة عسكرية وطنية تلبي متطلبات حماية الأمن الوطني والقومي لكل منها فحسب بل الوصول إلى مرحلة تصدير السلاح اله من مردودات اقتصادية لها, بيد أن الغالبية من دول هذه المنطقة تراجعت عن الاهتمام بقضية الصناعة العسكرية نظرا للكلف الباهظة ونتائجها التي قد تكون غير مضمونة من حيث نوعية السلاح ومواصفاته الفنية والقتالية وبصورة قد لا توازي الأموال المصروفة عليها.

ومع ذلك فإن إهمال معظم دول هذه المنطقة لقضية التصنيع العسكري لا يعني أنها أهملت قضية التسلح والحصول على أفضل منظومات الأسلحة في كافة المجالات الجوية والبرية

والبحرية, جميع المؤشرات تدل على أن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم اهتماما بهذه القضية رغم بعض التحولات التي حصلت في بيئتها الإقليمية, وقد اتخذ هذا الاهتمام صيغة الحصول على السلاح الجاهز أو المستورد بدلا من تصنيعه محليا, ومما يؤكد ذلك أن الأنفاق العسكري لدول هذه المنطقة المخصص لاستيراد السلاح قد بلغ في العام 1998 (66) مليار دولار بزيادة قدرها (3) مليار دولار عن عام 1997, وان نسبة دول مجلس التعاون الخليجي بما فيهم السعودية من هذا الأنفاق قد بلغت 50% أي بحدود 37 مليار دولار من المجموع الكلي للإنفاق العسكري لمنطقة الشرق الأوسط[28]. تأتي السعودية بعد الإمارات العربية المتحدة في مسألة استيراد السلاح, ويبدو أن هناك تنافسا بينهما في هذا المجال يمكن أن نتلمسه من خلال صفقات السلاح التي عقدتها كلا الدولتين خلال الفترة 1991 -2000. فالبنسبة للسعودية, فقد عقدت مع بريطانيا في العام 1991صفقة للحصول على ثلاث كاسحات ألغام ساحلية من طراز (ساندون), كما عقدت معها في العام 1996 صفقة للحصول على 48 طائرات مقاتلة قاذفة من طراز (تورنادو اي دي بي), وكذلك 30 طائرة تدريب عسكرية من طراز (هوك), وعقدت مع كندا في العام 1992, صفقة لشراء 1117 عربة مدرعة خفيفة من صفقة لشراء 40 طائرة هليكوبتر للبحث والإنقاذ من طراز (بي ي -413- تي ي), أما مع فرنسا فقد عقدت في الأعوام 1997-1998-2000 على التوالي صفقات لشراء 3 حاملات جنود مدرعة من طراز (في بي ال), 12 طائرة هليكوبتر مسلحة من طراز (اي اس-532), وثلاث مدمرات حاملة لصواريخ ارض - جو من طراز (اف-3000), وأخيرا وليس آخرا فإنها عقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام 1993-1997-1999-2000 صفقات لشراء 20 منظومة صواريخ ارض /جو من طراز (باتريونبي اي س3), و56 حاملة جنود مدرعة من طراز (ام-113), وواحد نظام إنذار مبكر ارضي من طراز (جيران), وخمسة أنظمة إنذار وتحكم محمولة جوا من طراز (اي-3)0

أما الإمارات العربية المتحدة, فإنها عقدت مع هولندا في عامي 1997-1998, صفقات لشراء مدمرتين من طراز (كورتينابر) و 87 قطعة مدفعية ميدان ذاتية الحركة من طراز (ام-109), وعقدت مع اندونيسيا في نفس العامين صفقات لشراء 12 طائرة نقل عسكرية وملاحية من طراز (س ان-235), كما عقدت مع ألمانيا في العام 1997 صفقة لشراء 13 طائرة تدريب عسكرية من طراز (جي -115-تي اي), وفي العام 1998 عقدت مع روسيا الاتحادية صفقة لشراء 4 طائرات نقل عسكرية من طراز (اي 1-76), وعقدت مع تركيا في العام 1999 صفقة لشراء 136 حاملة جنود مدرعة من طراز (ام-113) وعقدت مع بريطانيا في الأعوام 1998-1999-2000, وصفقات لشراء 416 صاروخ كروز يطلق جوا من طراز (الحكيم) وسفينتي دورية سرية مزودة

بصواريخ ارض–ارض من طراز (بروتيكور الملقبة بالمدافع), و18 طائرة تدريب عسكرية طراز (هوك –300), في حين عقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1999, صفقات لشراء ست طائرات سيطرة جوية من طراز (تي ان سي–45), وعشرة طائرات هليكوبتر مقاتلة طراز (ايه انش–64ايه), و80 طائرة مقاتلة قاذفة من طراز (اف –16), اما مع فرنسا فأنها عقدت بين عامي 1998–2000, صفقات لشراء 5 طائرات هليكوبتر مسلحة طراز (ايه اس –332), و5 طائرات هليكوبتر مقاتلة من طراز (جازيل او الغزالة), فضلا عن 63 طائرة مقاتلة قاذفة من طراز (ميراج–2000) ربما يعود هذا التنافس السعودي – الإماراتي على استيراد السلاح للخلافات البينية القائمة الآن بين دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا في مسائل السياسة الخارجية, أو لمحاولة الإمارات أداء دور فاعلي في توجيه سياسة المجلس الإقليمية والدولية على حساب السعودية, لكن سببه الرئيس يعود للضغوط والدعايات الأمريكية والغربية التي تحاول دائما أن تصور أن امن الخليج في خطر ويتعرض لتهديدات تارة من العراق وتارة اخرى من إيران , وغرضها من ذلك استمرار تصدير سلاحها لهذه المنطقة التي تعتبر اكبر سوق عالمي للسلاح الغربي.

– الخاتمة –

لقد كشفت هذه الدراسة أن السعودية يمكن أن تأتي بعد مصر والعراق, من حيث حيازتها على طاقات كافية تساعد على بناء صناعة عسكرية وطنية, يقف على قمتها توفر الأموال اللازمة لذلك, وإمكانية الاستفادة منها لتوفير المتطلبات الأخرى للصناعة العسكرية, مثل الموارد الطبيعية غير النفطية, والقدرة التصنيعية في المجال المدني, والثقافة الصناعية, والأيدي العاملة ذات الخبرات والمستويات التقنية العالية التي يمكن توفيرها سواء من خلال التوسع في مراكز التدريب المهني والأبحاث والتطوير, أو استيرادها من الخارج, ومن جهة اخرى فقد كان بإمكان السعودية بالتعاون مع مصر والعراق في إطار الهيئة العربية للتصنيع أن تقيم صناعة عسكرية عربية تتخطي مرحلة الدفاع عن الأمن القومي العربي لتصل إلى مرحلة تصدير السلاح العربي وإيجاد أسواق له في أفريقيا أو آسيا الوسطى بيد أن انهيار هذه الهيئة عام 1979 اثر زيادة الرئيس المصري السابق لإسرائيل والتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد قد فوت على العرب هذه الفرصة ذات المردودات الاقتصادية العالية والتي تمكنهم أيضا من احتلال مكانة سياسية مهمة في العلاقات الإقليمية والدولية للقرن الحادي والعشرين.

على أية حال, فإن محاولات السعودية لبناء صناعة عسكرية وطنية بعد انهيار الهيئة العربية للتصنيع قد باءت بالفشل بسبب محدودية الأغراض من هذه الصناعة التي تركزت فقط على إنتاج العتاد والذخائر التي يحتاجها الجيش السعودي وقوات الأمن الداخلية, فضلا عن اعتماد إستراتيجية

التصنيع العسكري السعودية على نشاطات واستثمارات القطاع الخاص بالتعاون مع الشركات الأجنبية, الأمر الذي جعل تلك الإستراتيجية تقيم مشاريع خدمية وإدارية ومدينة ليس لها علاقة بالتصنيع العسكري كما أن المشاريع العسكرية التي أقامتها تلك الإستراتيجية هي اقرب لان تكون مشاريع مستوردة جاهزة وليس وطنية. كان يفترض بعد أحداث الخليج عام 1991, والتحولات في البيئة الإقليمية والدولية اثر انتهاء الحرب الباردة, أن تتبدل رؤى وقناعات القيادة السياسية الحاكمة باتجاه الارتقاء بمستوى ومكانة التصنيع العسكري الوطني, على اعتبار أن تلك الأحداث قد مست الأمن السعودي بشكل مباشر, ولكن الذي حصل هو العكس, فالصناعة العسكرية السعودية قد توقفت كليا واستقرت قناعات تلك القيادة على استيراد السلاح الجاهز بدلا من تصنيعه وطنيا, لأنه اقل كلفة من بناء صناعة عسكرية غير مضمونة النتائج, كما أن الإسراع في توفير متطلبات الأمن والدفاع وتحقيق موازنات القوة مع الإقليمية الكبرى في الخليج والشرق الأوسط, ومع ذلك تبقى السعودية مرشحة دائما لان تشهد تطورا هاما في التصنيع العسكري خلال القرن الحادي والعشرين إذا ما تبدلت قناعات قيادتها السياسية وأرادت الارتقاء بمستوى دورها الإقليمي الراهن, وتتخلص من عقدة الحماية والأمن المستورد, لأنها بلد يمتلك حد أدنى على الأقل من المعوقات المالية والسكانية والاقتصادية التي تؤهله لان ينتج السلاح ويطوره باستمرار لتأمين متطلبات الأمن الوطني, بل وحتى الارتقاء بذلك الإنتاج إلى مستوى التصدير.

الهوامش

1-International institute for strategic studies (IISS), the military Balanc,1988 -1989 (London – IISS) . p.93

2- الحوادث، عدد 605 ، 1986/2/11 ص 5 .

3- المصدر نفسه، ص 6 .

4-Defence industries of the Middle East, vol. 1, no.1(summer 1988) ,p59

وكان من المخطط إقامة حوالي 850 من مساكن العائلات، 400 لغير المتزوجين، نقلاً عن الحوادث 1986/2/11 المصدر السابق ص 6.

5- وفقا لما ذكره المدير العام للهيئة العامة للصناعات لعسكرية في ذلك الوقت، اللواء يوسف إبراهيم سلوم في صحيفة الشرق الأوسط، عدد 801 في 1986/1/30، ص 3.

6-Defence Industries of the Middle East , vol . 1 , no. 1 (summer 1988) ,p.60.

7-Jane,s Defiance weekly (10 June 1989) p 27.

8- Defiance Industries of the Middle East, vol.1, no.1 (summer 1988), p 106.

9-Jane,s Defiance weekly (17 October 1989), p.744.
10- Financial Times(17 January 1989), p 50.
11- International Defiance Review, additional supplement to March 1989 issue , Defense Electronics and company , no.1, p. 22.
12- International Herald Tribune, no.203, 17/12/1923, p. 4.
13- Financial Times , no. 55 , 20/6/1984, p.7.
14-Middle East Economic Digest no.211 , 31 October 1987,p.10.
15-Defence Industries of the Middle East (London) , vol 1, no.1 (summer 1988),p.57.
16-Financial Times ,no.36,20/6/1984 p.8.
17-Middle East Economic Digest,no.213, 31/10/1987,p15.
18-International Herald Tribune, no . 32,1/10/1984, p 21.
19- نبيل إبراهيم احمد، الصناعة الحربية العربية نظرة مستقبلية، مجلة الباحث العربي عدد "14"، كانون الثاني 1988، لندن، ص 94.
20- Middle East Economic Digest , no 215 , (22 July 1988), p 32.
21- Anthony H.Cardesman , the Gulf and the west , strategic Relation and Military Realities (Boulder , colo, London : West view press; Monseell, 1988) p.262.
22- Middle East Economic Digest no.217(16December 1988) p 13.
23-Financial Times ,no,20,(22-10-1987).
24- Financial Times ,no,20,O.P,P.24.
25-International Defiance Review, editorial supplement to March 1989 issue, Defiance Electronics and Computing no.1,p22.
26- International Herald Ipcbune,no.220 17/12/1983 , p 25.
27- Defiance and Foreign Affairs no.78 (March 1984) p 34.
28- Middle East Economic Digest , no 227 (22 July 1988) p . 35.
29- وائل بركات – صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط " 1999-2000"، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام القاهرة ، عدد 140، 2000 ص 220.
• جميع الأرقام والإحصائيات المتعلقة بصفقات السلاح السعودية والإماراتية مأخوذة عنه، وائل بركات – صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ص، (225- 226).